

ثالثاً: تطور السياسات والتشريعات المتعلّقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في ليبيا



قام النظام السابق في ليبيا على إدارتها وفق منطلق الحكم الفردي، والذي ضيَّع على ليبيا فرصة تحقيق بناء مؤسساتي يُسهِّل عملية التحول الديمقراطي، لهذا فليبيا بعد ثورة فبراير مدعوة لتدشين مرحلة انتقالية مُحددة الأجل من أجل بناء آليات التواصل على أساس تلبية مطالب الشعب الليبي عبر صياغة دستور ليبي، وتطوير مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق الحريات العامة، ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار.

امتدت فترة الانتقال للوصول لنظام حكم ثابت قائم على عملية سياسية تعددية وحرّة في ليبيا لأكثر من سبع سنوات، بدأت في 17 فبراير 2011 مع الثورة الليبية، مروراً بالانقسام السياسي والصراع المسلح، وفي نهاية 2014 بدأت مفاوضات السلام بدعم من الأمم المتحدة، ووقَّعت

كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام على الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015 في الصخيرات بالمغرب. وانبثق عن الاتفاق تشكيل "المجلس الرئاسي" (رأس السلطة التنفيذية)، "ومجلس الدولة" (مجلس نيابي استشاري)، كما تم وضع خطة لإحياء "مجلس النواب"، ورغم الدعم الدولي الكبير وزخم "الاتفاق السياسي الليبي"، إلا أنه لم يُسفر عن تقدم في المشهد السياسي بعد عامين من توقيعه.

وفي هذا السياق خلال فترة التقرير، فشل "مجلس النواب" في تحمل مسؤوليته التشريعية عن إصدار تشريع يُنظم إجراء الاستفتاء الدستوري، وآخر يُنظم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. فرغم أن المجلس عقد جلسة في 14 أغسطس 2017، وتضمن جدول أعماله إصدار قانون مُنظم للاستفتاء على الدستور، ولكن حتى نهاية مايو 2018، لم يكن لقانون تنظيم الاستفتاء وجود، ولم يعقد مجلس النواب أي جلسات أخرى تحظى بنصاب قانوني سليم.

ستعرض في هذا الجزء من التقرير إلى ثلاثة أقسام الأول: يتعلق بالتطورات السياسية والتشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان، والثاني: سيتناول التطورات السياسية والتشريعية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، أما الثالث: فسنخصصه للأزمة السياسية في ليبيا.

1. التطورات السياسية والتشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان:

استمرت الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة التي أصابت ليبيا، إذ تنافست

حكومتان على الشرعية والسيطرة على البلاد، وفترت جهود الأمم المتحدة لتوحيد الأطراف المتناحرة. تدعم "الأمم المتحدة" "حكومة الوفاق الوطني"، ومقرها طرابلس، في الغرب، لكنها لا تدعم "الحكومة الليبية المؤقتة" المنافسة، ومقرها في مدينتي "البيضاء" و"بنغازي" الشرقيتين.

أنهكت الاشتباكات بين الميليشيات والقوات الموالية لهاتين الحكومتين من جانب، ومقاومة "داعش" والجماعات الإسلامية المتطرفة من جانب آخر، الاقتصاد والخدمات العامة، قطاع الصحة العمومية، إنفاذ القانون، والقضاء، وتسببت في نزوح داخلي لأكثر من 200 ألف شخص.

وقامت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، بعضها ينتمي إلى إحدى الحكومتين المتنافستين، بإعدام أشخاص خارج القانون، الهجوم على المدنيين والممتلكات المدنية، اختطاف وإخفاء أشخاص، وفرض حصار على المدنيين في مدينتي درنة وبنغازي الشرقيتين¹⁶⁰.

كل هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا وغيرها ومحاولات السلطة القائمة سن قوانين وتشريعات لحماية الحقوق والحريات ستعرض لها بالتفصيل في هذا القسم.

1. انتهاك الحق في الحياة

عرفت ليبيا خلال الفترة التي يهتم التقرير برصدها ومراقبتها عدداً من الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة ومن الأمثلة على ذلك، فقد تم العثور 27 أكتوبر 2017 على 36 جثة مصابة برصاص في الرأس على قارعة طريق مدينة "الأبيار" 70 كيلو متر من مدينة "بنغازي" والتي تقع تحت سيطرة المجموعات العسكرية التابعة للقيادة العامة للجيش الليبي في الشرق.

في 30 أكتوبر 2017 أغارت طائرات مجهولة على عدة مواقع في "مدينة درنة" شرق ليبيا فقتلت 16 مدنياً وأصابت 4 أطفال بجروح خطيرة. معظم الضحايا كانوا من نفس العائلة، بينهم 12 طفلاً تتراوح أعمارهم بين عامين و16 عاماً، ونفت قوات "الجيش الوطني الليبي" في بيان متلفز أي تورط في الهجوم، وحملت "الإرهابيين" المسؤولية ووعدت بإجراء تحقيق. والجدير بالذكر أن قوات "الجيش الوطني الليبي" كانت قد شنت غارات جوية على أهداف في درنة في 2017، كما قالت مصادر طبية إنه لم يُصب أو يُقتل أي مقاتلين في الهجوم¹⁶¹.

كما قامت مجموعات مسلحة في "مدينة بنغازي" شرقي ليبيا بمنع آلاف العائلات المهجرة داخلياً من العودة إلى ديارها في المدينة. وتتهم تلك المجموعات المسلحة التي يتحالف بعضها مع "الجيش الوطني الليبي" العائلات بـ"الإرهاب" أو "دعم الإرهاب"، كما صادرت ممتلكات من بقوا في المدينة وعذبتهم، أخفقتهم قسراً، واعتقلتهم، وفي 6 يناير 2018، أصدر "المشير خليفة حفتر" بياناً يُندد فيه بنهب الممتلكات الخاصة وتدميرها والاستيلاء عليها، فضلاً عن التهجير

¹⁶⁰ تقرير هيومن رايتس ووتش لسنة 2018 - <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>

¹⁶¹ هيومان رايتس ووتش: ليبيا: مقتل 16 مدنيا في غارات على درنة على "الجيش الوطني الليبي" احترام تعهده بالتحقيق، 6 نوفمبر 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/06/311059>

القسري للناس من بنغازي. وأصدر تعليماته للقوات التابعة لـ "الجيش الوطني" بتسهيل عودة النازحين، ما لم تكن هناك "مبررات يسمح بها القانون"¹⁶².

كذلك عاشت مدينة "بنغازي" الثلاثاء 23 يناير 2018 على وقع جريمتين إرهابيتين تمثلت الأولى في مقتل أمر وحدة القبض والتحري "أحمد الفيتوري"، إثر استهدافه بسيارة مفخخة بعد خروجه من صلاة العشاء من "مسجد بيعة الرضوان" بمنطقة "السلامي" ذات الكثافة السكانية العالية ومعه ثلاثة آخرين من المصلين في المسجد، بالإضافة لإصابة مدير إدارة مكافحة التجسس في جهاز المخابرات الليبية العميد المهدي الفلاح ونقله إلى المستشفى، وأعقبها تفجير ثان أدى لزيادة حصيلة الجرحى والقتلى بعد تجمع المواطنين لمعينة التفجير الأول، وشهدت الأربعاء 24 يناير 2018، في رد فعل مباشر وانتقامي جريمة أبشع حيث قام الضابط بـ "الجيش الوطني الليبي" "محمود الورفلي" بإعدام عشرة من أعضاء تنظيم "داعش" الإرهابي المحتجزين لدى الجيش بطريقة علنية في موقع المسجد المستهدف بالتفجيرين الإرهابيين. واتهمت المحكمة الجنائية الدولية العام الماضي "الورفلي" بارتكاب جرائم حرب، وقالت المحكمة الجنائية الدولية في تقريرها إن الورفلي مُتهم بارتكاب إعدامات تُصنّف كجريمة حرب خلال سبع وقائع شملت 33 سجيناً في يونيو، ويوليو 2017 في مدينة "بنغازي" ومناطق قريبة منها.

وفي 6 مايو 2018 وقع تفجير على مقر "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية" بالعاصمة "طرابلس" وأسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة 20 حسب إحصاء "جهاز الإسعاف والطوارئ في طرابلس" التابع لوزارة الصحة بحكومة الوفاق الوطني¹⁶³.

وفي مايو 2018، أيضاً شهدت مدينة "بنغازي" مرة أخرى تفجيراً وقع في شارع جمال عبدالناصر بالقرب من المقر المخصص لـ "مجلس النواب الليبي"، وأسفر عن مقتل 6 أشخاص من بينهم طفلة وإصابة 22 آخرين حسب تصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة بالحكومة الليبية المؤقتة، وجاء هذا التفجير في الوقت الذي يسعى فيه البرلمان الليبي إلى نقل جلساته إليها¹⁶⁴.

¹⁶² هيو مان رايتس وتش: ليبيا: عائلات بنغازي النازحة تُمنع من العودة تعذيب، إخفاء، واستيلاء على الممتلكات، 1

فبراير 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/01/314432>

¹⁶³ مركز دعم: تفجير مفوضية الانتخابات أم محاولة لعرقلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟، 7 مايو 2018،

<http://daamdth.org/archives/2380>

¹⁶⁴ مركز دعم: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان يدين تفجير بنغازي واستمرار حصار مدينة درنة 27

مايو 2018، <http://daamdth.org/archives/2702>

ومن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت كذلك الأحداث المصاحبة لعودة أهالي "تاورغاء" لمدينتهم بعد تهجيرهم قسرياً منها منذ أغسطس 2011. فاستمرار منع أهالي "تاورغاء" من العودة التي تأتي تنفيذاً لبيان المجلس الرئاسي لـ"حكومة الوفاق" الصادر في 26 ديسمبر 2017، والذي أقر بأن المدينة مفتوحة لعودة الأهالي بداية من 1 فبراير 2018، بناء على الاتفاق الموقع بين لجنتي "مصراته" و"تاورغاء" برعاية "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" منذ عامين ونصف العام، إلا أن رابطة أسر الشهداء والمفقودين ومجلس الأعيان والمجلس العسكري في مدينة "مصراتة" عارضوا إعلان العودة عشية يوم 31 يناير 2018 على اعتبار أن الإعلان مُخل بتنفيذ كافة بنود الاتفاق، وفقاً للترتيب الوارد به، وخاصة ما يتعلق بالعدالة والمصالحة، وتسليم المطلوبين للعدالة.

وشرعت مجموعات مسلحة من مدينة "مصراته" يتبع بعضها لـ"قوة البنيان المرصوص" و"قوة حماية وتأمين مدينة سرت" في غلق المنافذ المؤدية لمدينة "تاورغاء"، ومنعت الأهالي من العبور لكافة المداخل وتركبهم مرابطين على مشارف المدينة في العراء، وفي تطور خطير للأحداث، مساء الأحد 4 فبراير 2018، اقتحمت مجموعة مسلحة على متن سيارات رباعية الدفع بعضها مُحمل بأسلحة ثقيلة تجمعات أهالي تاورغاء على مشارف المدينة، وقصفتهم عشوائياً وهربت، بعد الاستيلاء على عدد من خيام الأهالي ومقتنياتها، كما استولى المسلحون على سيارة إسعاف تابعة لـ"مستشفى بني وليد العام"¹⁶⁵.

في نفس السياق في أغسطس 2018، هاجمت مجموعة الميليشيا التابعة لـ"كتيبة غنيوة" مخيم "طريق المطار للنازحين في طرابلس"، الذي يأوي أكثر من 500 عائلة من "تاورغاء" منذ 2011. فيما يبدو رداً على مشاجرة عنيفة وقعت بين بعض الشبان في المخيم قبل حوالي أسبوعين، وأسفر عن مقتل أحد أفراد الميليشيا المسلحة التابعة لـ"كتيبة غنيوة"، وبينما كانت الأسر تنام أثناء الليل، قامت الميليشيات المسلحة بتحطيم أبواب منازلهم المؤقتة وسرقة الأموال، والأدوات المنزلية، واختطاف 77 رجلاً وصبياً يبلغ من العمر 13 عاماً¹⁶⁶.

كما تازم الوضع الإنساني في مدينة "سبها الليبية" التي شهدت منذ 25 فبراير 2018، اشتباكات متقطعة باستخدام الأسلحة المتوسطة والخفيفة بين قبيلتي "التبو" و"أولاد سليمان"،

¹⁶⁵ ليبيا ائتلاف المنصة: على المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أن يلتزم بمسئوليته ويضمن حماية أهالي تاورغاء وعودتهم لمدينتهم، 7 فبراير 2018، <https://goo.gl/yM2JWw>

¹⁶⁶ منظمة العفو الدولية: ليبيا: هجوم على مخيم تاورغاء للنازحين على أيدي الميليشيات وعرضة لوقوع المزيد من الهجمات وعمليات الهدم، 10 أغسطس 2018، <https://goo.gl/H8zUau>

وذلك رداً على إعلان أمر منطقة سبها العسكرية تبعية "اللواء السادس مشاة" لمنطقة سبها العسكرية التابعة للقيادة العامة لـ "الجيش الوطني الليبي"، وهو ما قوبل برفض "قبائل التبو" التي تعتبر أن "أولاد سليمان" هم المسيطرون على "اللواء السادس"، وأسفرت تلك الاشتباكات عما يزيد على 15 قتيلاً و24 جريحاً من الطرفين من ضمنهم بعض المدنيين، وأدخلت المدينة في وضع إنساني صعب¹⁶⁷.

كذلك تأزم الوضع الإنساني في "مدينة درنة" التي تعيش وضعاً إنسانياً وأمنياً متردياً منذ أن أعلن "المشير خليفة حفتر" قائد الجيش بدء ساعة الصفر لتحرير المدينة وذلك بتاريخ 7 مايو 2018، ومن حينها لم يدخل إلى المدينة أي من متطلبات الحياة وحتى الاحتياجات اليومية بداية مايو 2018، فقد عانت المدينة من نقص حاد في السلع التموينية وانقطاع التيار الكهربائي إلى جانب نقص في الأدوية العلاجية في كل أقسام المستشفى، فضلاً عن أزمة الوقود إذ أن المدينة لا يدخلها الوقود منذ 2014، وهو ما أكدته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في تقرير اليوم الخميس 31 مايو 2018، أن هناك نقصاً حاداً في المياه والطعام والدواء، وأن الكهرباء والمياه مقطوعة بالكامل عن 125 ألف نسمة تقريباً من سكان درنة، كما أكدت منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، الأربعاء الموافق 30 مايو 2018، خلو مدينة درنة من المياه الصالحة للشرب، وأن الصراع في المدينة تسبب في إغلاق مصنع تحلية المياه نتيجة انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، كما أفاد السيد غسان سلامة خلال إحاطته بتاريخ 21 مايو 2018، بأن إمكانية إدخال المعونات والمساعدة الطبية محدودة للغاية¹⁶⁸.

في نفس الإطار تأزم الوضع الإنساني في "جنوب مدينة طرابلس" على إثر اشتباكات منذ 27 أغسطس 2018، بين مجموعات مسلحة من "مدينة طرابلس" موالية لـ "حكومة الوفاق الوطني" وعناصر "اللواء السابع" والقوة المساندة، وفي تطور لافت حسب "فرانس برس" أصاب صاروخ منزلاً في حيّ بإحدى الضواحي، مسفراً عن مقتل مراهقين اثنين، كما أعلن جهاز إسعاف وطوارئ

¹⁶⁷ مركز دعم: بيان مركز دعم حول الوضع الإنساني في مدينة سبها الليبية 15 مايو 2018،

<http://daamdh.org/archives/2393>

¹⁶⁸ مركز دعم: درنة الليبية، مدينة على طريق الكارثة، 31 مايو 2018، <http://daamdh.org/archives/2732>

طرابلس أن المستشفى الميداني بمنطقة صلاح الدين استقبل وحده 41 قتيلاً و126 مصاباً بين مدنيين وعسكريين، في اشتباكات طرابلس¹⁶⁹.

2. غياب المحاكمة العادلة:

أكدت "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا" أن الشعب الليبي لا يزال يُعاني من انتهاكات خطيرة لحقوقه الأساسية على يد مختلف التشكيلات المسلحة خاصة في ظل غياب المحاكمات العادلة.

ونجمت أكثر مشاكل حقوق الإنسان خطورةً خلال العام عن غياب مؤسسات فعالة للحكم والعدالة والأمن، والإساءات والانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة والمناهضين لها والجماعات الإرهابية والإجرامية. وشملت تبعات فشل حكم القانون عمليات القتل التعسفية وغير المشروعة، بما في ذلك عمليات القتل لدوافع سياسية من قبل جماعات خارج سيطرة الحكومة أو تحت إمرتها إسمياً، والتعذيب والمعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المشينة، وأوضاع قاسية أو مُهددة للحياة في مرافق الاحتجاز والسجن.

وما زالت السلطات القضائية الليبية في جميع أنحاء البلاد عاجزة على ضمان المساءلة القانونية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فضلاً عما يعانيه القضاة والمدعين العامين والهيكل القضائي من هجمات مستمرة في المنطقة الغربية من ليبيا في "طرابلس"، "الزاوية"، "الجميل"، و"العجيلات". وفي الجزء الشرقي من ليبيا، بالإضافة إلى عشرات المدنيين الذين يواجهون محاكمات عسكرية في انتهاك للإطار القانوني الليبي.

ومن بين الأمثلة المهمة التي تُعبر عن هذه الانتهاكات التي وقعت هذه السنة مثال الجريمة التي قام بها ضابط في الجيش الليبي في حق مجموعة من المتهمين بالإرهاب حيث قام الضابط بـ"الجيش الوطني الليبي" "محمود الورفلي" بإعدام عشرة من أعضاء تنظيم "داعش"

¹⁶⁹ مركز دعم: بيان حول أحداث طرابلس مدنيون ضحايا الفوضى والعنف، 31 أغسطس

<http://daamdth.org/archives/3502>، 2018

الإرهابي المحتجزين لدى الجيش بطريقة علنية في موقع المسجد المستهدف بالتفجيرين الإرهابيين في رد فعل مباشر وانتقامي¹⁷⁰.

وأدان القضاء الليبي 99 متهماً في محاكمة جماعية في 15 أغسطس 2018، وحُكم على 45 بالإعدام و54 بخمس سنوات في السجن، وتتعلق المحاكمة بقتل متظاهرين خلال ثورة 2011. في حادث يُعرف على نطاق واسع بـ"مجزرة أبو سليم/الطريق السريع"، زُعم أن المتعاطفين مع القذافي وأعضاء قواته الأمنية نصبوا كميناً وقتلوا 146 من المتظاهرين المناهضين للقذافي في أغسطس 2011، في "منطقة أبو سليم" بالعاصمة "طرابلس"، وأُخفوا بعض بقايا الجثث. بدأت مجموعات مسلحة مختلفة باعتقال أشخاص زُعم تورطهم في عمليات القتل هذه بعد انتهاء ثورة 2011. مع ذلك، لم يبدأ المدعون العامون باستجواب المشتبه بهم إلا عام 2014. ورفعت القضية إلى المحكمة في أغسطس 2015.

وأفاد بيان صادر عن وزارة العدل لـ"حكومة الوفاق الوطني" المدعومة دولياً في طرابلس في 15 أغسطس 2018، أن المحكمة وجهت في البداية اتهامات لـ128 شخصاً في حادث "أبو سليم". بالإضافة إلى 99 حكماً و22 برأتهم المحكمة في 15 أغسطس 2018، تم إطلاق سراح متهم واحد بموجب قانون العفو، وتوفي 3 في الحجز في ظروف لم يوضحها البيان، وتمت محاكمة الثلاثة الباقين من قبل¹⁷¹.

وعن التعاون ما بين السلطات الليبية و"المحكمة الجنائية الدولية"، قال مندوب ليبيا بـ"الأمم المتحدة"، السفير، "المهدي المجربي"، إن إجراء التحقيقات والمحاكمات في ليبيا، من شأنه أن يُعزز تحقيق العدالة باعتبارها المكان الذي وقعت فيه الأفعال المسندة للمتهمين، مشيراً إلى أن السلطات الليبية هي المسؤولة عن مكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة على الأراضي الليبية. وأن تمسك السلطات الليبية بممارسة سيادتها وولايتها القضائية بملحقة المتهمين، لا يعني عدم احترامها لقرارات قضاة المحكمة الجنائية الدولية، أو عدم التعاون معها¹⁷².

¹⁷⁰ مركز دعم: من مجرم مطلوب لدى العدالة الدولية إلى بطل شعبي، هل يبرر الإرهاب الإرهاب؟، 8 يناير 2018، <http://daamdth.org/archives/2280>

¹⁷¹ هيومن رايتس ووتش: ليبيا: 45 حكماً بالإعدام بسبب عمليات قتل في 2011 مخاوف بشأن الإجراءات القانونية الواجبة في محاكمة جماعية، 22 أغسطس 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/22/321729>

¹⁷² بوابة الوسط مقال بعنوان السلطات الليبية هي المسؤولة عن تحقيق العدالة في ليبيا صادر بتاريخ 10 نوفمبر 2017 <http://alwasat.ly/news/libya/149038>

3. الحريات الشخصية

شنت حملة هجوم على مشروع الدستور في مواقع التواصل الاجتماعي والادعاء بأنها تسمح "بالإباحية وانحراف المجتمع عن الشريعة"، ويفتح الباب أمام زواج المثليين، ودافع عضو "الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور" "الهادي بوحمرة" مستشهداً في رده بالمادة 27 من مشروع الدستور. قائلاً: "أستغرب من النبي يقرأ النص المتعلق بالأسرة الذي يُقرر أن الأسرة القائمة على الزواج الشرعي بين رجل وأمرأة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق، ومع كل هذا يُصر على تكرار أن مشروع الدستور يسمح بالإباحية وانحراف المجتمع عن الشريعة ويفتح الباب أمام زواج غير الزواج الذي نعرفه". مُذكراً بالمفاوضات المنعقدة مع "التبو" و"الطوارق" بشأن التوافق حول عدة نقاط، وكانت "الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور" أخطرت كلاً من "مجلس النواب" في "طبرق" و"المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" رسمياً في شهر يوليو الماضي بإقرار مشروع الدستور ودعت لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين الشعب الليبي من الاستفتاء عليه¹⁷³.

4. الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية:

ظلت ليبيا ممراً رئيسياً للاجئين، طالبي اللجوء، والمهاجرين في طريقهم إلى أوروبا. حتى نوفمبر 2017، سجلت "المنظمة الدولية للهجرة" أكثر من 161.010 وافداً على أوروبا عن طريق البحر منذ يناير 2017، أغلبهم انطلقوا من ليبيا. ووفقاً لـ"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، توفي 2.772 شخصاً على الأقل أو اختفوا أثناء عبورهم المتوسط نحو أوروبا. حتى نوفمبر 2017، وذكرت "المنظمة الدولية للهجرة" أن 348.372 مهاجراً وطالب لجوء كانوا موجودين في ليبيا.

¹⁷³ بوابة الوسط مقال بعنوان الهادي بوحمرة: الادعاء بأن مشروع الدستور يسمح بالإباحية وزواج «المثليين» غير صحيح بتاريخ 02 سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/142393>

وقامت قوات حرس السواحل الليبية بإنقاذ 542 مهاجراً غير شرعي في أربع عمليات إنقاذ منفصلة. منذ 29 أغسطس 2017، حيث تم إنقاذ 88 مهاجراً غير شرعي من بينهم 7 نساء و6 أطفال، وذلك على بعد حوالي 55 ميلاً من الساحل، وتم تسليمهم إلى الجانب الإيطالي¹⁷⁴.

أما "منظمة الهجرة الدولية"، فقد بينت في تقرير لها، أن إغلاق حدود أوروبا الشرقية (مسار الهجرة بين تركيا والبلقان) أجبر المهاجرين على اختيار الممر "الأكثر خطورة" في وسط البحر المتوسط من ليبيا، مما رفع أعداد الوفيات بين المهاجرين القادمين إلى أوروبا بشكل ملحوظ خلال العامين 2016 و2017. وأظهرت بيانات المنظمة أن ممر وسط البحر المتوسط من ليبيا مسؤول عن النسبة الأكبر من الوفيات بين المهاجرين منذ العام 2014، مقارنة بممرات الهجرة الأخرى¹⁷⁵.

وقد استقبل رئيس "المجلس الرئاسي" لـ "حكومة الوفاق الوطني" "فائز السراج"، بمقر البعثة الليبية لدى "الأمم المتحدة" في "نيويورك"، "المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" "فيليبو جراندي"، لبحث قضيتي الهجرة واللجوء.

وطالبت "المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة" بضرورة التدخل العاجل والطارئ على المستوى الدولي للتعامل مع الأزمة في ليبيا، نظراً لما يترتب على استمرار الأزمة من تردي لأوضاع المهاجرين وتزايد أعدادهم بعد أن اعتقلت السلطات في ليبيا عشرات الآلاف من المهاجرين، الذين كانوا في مدينة "صبراتة"، والمناطق القريبة منها، وقارب عدد المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز بحوالي 20.500 مهاجر¹⁷⁶.

كما أن حادثة مروعة وقعت في 6 نوفمبر 2017، وأسهمت تصرفات خفر السواحل المتهورة أثناءها إلى غرق 50 شخصاً، حيث اقترب قارب خفر السواحل "راس جدير" من قارب مطاطي يوشك على الغرق بسرعة تقرب من 30 عقدة بحرية بالقرب من الشواطئ الليبية، متجاهلين

¹⁷⁴ موقع بوابة الوسط مقال بعنوان إنقاذ 542 مهاجراً غير شرعي غرب طرابلس صادر بتاريخ 31 أوت 2017،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/151498/>

¹⁷⁵ بوابة الوسط مقال بعنوان منظمة الهجرة: مسار الهجرة من ليبيا سجل أعلى وفيات منذ 2014 صادر بتاريخ

11 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/152459/>

¹⁷⁶ موقع عين ليبيا مقال بعنوان المفوضية العليا للاجئين: نطالب بتدخل دولي عاجل لمساعدة المهاجرين في ليبيا صادر بتاريخ 18 أكتوبر 2017، <http://www.eanlibya.com/archives/143700>

البروتوكولات الأمنية الأساسية. وعندما لم يتمكن من تشغيل قارب الإنقاذ المطاطي ذا الهيكل الصلب لتسهيل عملية الإنقاذ، اضطر المهاجرون إلى الصعود إلى الأطراف المرتفعة للسفينة، وسقط العديد منهم في الماء، وقامت سفينة قريبة أخرى تابعة لمنظمة غير حكومية، وتحمل اسم "سي- ووتش3"، بإنزال قارب الإنقاذ الخاص بها في محاولة للمساعدة على إنقاذ الأشخاص، ولكن شريط فيديو مصور يُظهر أن الأشخاص الذين كانوا على متن "راس جدير" يلقون أشياء على من كانوا في قارب الإنقاذ لإجبارهم على الابتعاد. كما يظهر المهاجرون على "راس جدير" وهم يُجلدون بحبل، وآخرين وهم يحاولون القفز إلى المياه بغية الوصول إلى قارب الإنقاذ¹⁷⁷.

كذلك تم توسيع نطاق برامج "العودة الطوعية المدعومة" للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا، حيث عاد 19.370 شخصاً إلى بلدانهم الأصلية في 2017¹⁷⁸.

في النصف الأول فقط لعام 2018 قامت المنظمة الدولية للهجرة بإجلاء 5620 شخصاً من ليبيا، وذلك كجزء من برنامج "العودة الطوعي" التابع لها، والذي يوفر للناس في مراكز احتجاز المهاجرين إمكانية العودة إلى وطنهم. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج يُعد شريان الحياة للكثيرين، إلا أنه قد يدفع الناس المحتاجين إلى الحماية الدولية للعودة إلى وطنهم، حيث يمكن أن يواجهوا فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان¹⁷⁹.

وفي نفس السياق قام مجلس الأمن الدولي بتجميد الأصول وحظر السفر لستة من قادة شبكات الاتجار بالبشر، وهو قرار يستحق الترحيب، كخطوة نحو تحقيق العدالة لآلاف المهاجرين واللاجئين كما يُمثل رسالة واضحة مفادها أن أولئك الذين يستغلون وضع الأشخاص المستضعفين لن يفلتوا من العقاب¹⁸⁰.

في مارس 2018، قامت السلطات الإيطالية بالاستيلاء على سفينة الإنقاذ الإسبانية "أوبن آرمز" والتابعة لمنظمة غير حكومية في "ميناء بوزالو" بـ"صقلية"، والتحقيق مع طاقمها بتهمة

¹⁷⁷ منظمة العفو الدولية: ليبيا: الحكومات الأوروبية متواطئة في الانتهاكات المروعة التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون 12 ديسمبر 2017 <https://goo.gl/fqevZY>

¹⁷⁸ منظمة العفو الدولية: بعد مضي عام على صفقة الهجرة بين إيطاليا وليبيا، حان الوقت لإطلاق سراح آلاف المحاصرين في حالة من اليأس، 1 فبراير 2018 <https://goo.gl/F8n8vS>

¹⁷⁹ منظمة العفو الدولية: ليبيا: سياسات الاتحاد الأوروبي المشينة تتسبب في ارتفاع معدلات احتجاز المهاجرين واللاجئين، 16 مايو 2018 <https://goo.gl/dFckfE>

¹⁸⁰ منظمة العفو الدولية: ليبيا: فرض مجلس الأمن عقوبات على المتاجرين بالبشر البارزين خطوة إيجابية تستحق الترحيب، 8 يونيو 2018 <https://goo.gl/hZH7av>

"المؤامرة الإجرامية تهدف إلى تسهيل الهجرة غير الشرعية" بعد رفضهم تسليم لاجئين ومهاجرين، تم إنقاذهم في المياه الدولية على بعد يزيد على 70 ميلاً بحرياً من الساحل الليبي¹⁸¹.

في يونيو 2018، أقرت "المنظمة البحرية الدولية" رسمياً بإعلان ليبيا منطقة واسعة للبحث والإنقاذ. وتبنى رؤساء دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً أواخر يونيو 2018، مفاده أن جميع السفن في المتوسط "يجب ألا تُعرق عمليات حرس السواحل الليبي"¹⁸².

5. الاختفاء القسري

عرفت الساحة الليبية عدداً من الاختفاءات القسرية خلال هذه السنة ومن بين الحالات اختفاء المهندس "صلاح مصطفى" وقد طالب عدد من المثقفين والإعلاميين والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني، بالحرية للمهندس "صلاح مصطفى بوقرين" الذي خطفته جهة مجهولة في 27 نوفمبر 2017، بمدينة "بنغازي". وأصدروا بياناً، طالبوا فيه كافة الجهات الرسمىة بالاهتمام بقضيته والبحث عنه ومحاولة معرفة مكانه وهويّة خاطفيه¹⁸³.

وفي حالة أخرى قال مصدر بـ"جامعة محمد بن علي السنوسي" في مدينة "البيضاء" أن عميد كلية أصول الدين بالجامعة الأستاذ الدكتور "الأمين بوفارس" أطلق بعد اختفائه لأكثر من 5 أشهر من المدينة¹⁸⁴.

¹⁸¹ منظمة العفو الدولية: إيطاليا: استهداف سفينة إنقاذ تابعة لمنظمة غير حكومية يظهر "ازدراء متهوراً بالسلوك الأخلاقي"، 19 مارس 2018، <https://goo.gl/uBfJ7m>

¹⁸² هيومان رايتس وتش: الاتحاد الأوروبي إيطاليا ليبيا: نزاعات حول الإنقاذ البحري تهدد الحياة ينبغي السماح لعمليات الإنقاذ الأوروبية، والاتفاق على الإنزال الآمن، 25 يوليو 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/07/25/320864>

¹⁸³ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان السفارة الليبية في تونس تفتتح نشاط التوعية لتسجيل الناخبين بالخارج، 18 جانفي 2018،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/165625/>

¹⁸⁴ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان إطلاق عميد كلية أصول الدين بجامعة «السنوسي» في البيضاء، 16 جانفي 2018 <http://alwasat.ly/ar/news/libya/165404/>

وقامت القوات التابعة لـ"المشير خليفة حفتر" بخطف ما يقرب من 20 صوفياً في شهر أغسطس 2018، في "بنغازي"، وعلى رأسهم مدير "مؤسسة الطارق" الشبابية للتنمية والتطوير "عبد المطلب السرحاني".

6. الاحتجاز التعسفي:

زيادة عدد المهاجرين واللاجئين، الذين تم اعتراضهم في عرض البحر على أيدي السلطات الليبية، شهدت ترحيل ما لا يقل عن 2600 شخص، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2018، إلى مراكز احتجاز مُزرية حيث يتعرضون للتعذيب والابتزاز.

وفي أوائل مايو 2018، أطلقت منظمة "أطباء بلا حدود" إنذاراً بشأن الوضع الإنساني لـ800 شخص محتجزين في مركز احتجاز مُكتظ بشكل خطير في مدينة "زواره"، غرب ليبيا. وقالت المنظمة إن المحتجزين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الطعام أو الماء، وأنهم كانوا محصورين في مساحات صغيرة بحيث يستطيعون بالكاد التمدد¹⁸⁵.

7. حرية التعبير والحق في التنظيم:

شهدت ليبيا في فترة الرصد التي يُغطيها التقرير عدة تجاوزات فيما يخص حرية التعبير والحق في التنظيم فقد قام مدونون وصفحات مؤيدة لحفتر بالتحريض ضد ناشطين مدنيين إعلاميين من الشرق الليبي، اتهموهم بمعاداة الجيش وبأنهم مُلحدون وعلمايون، مطالبين الجيش بالقبض على أيٍّ منهم حال دخوله "بنغازي".

وفي هذا الإطار أعلن تجمع "تاناروت للإبداع الليبي" تعليق نشاطه حفاظاً على سلامة أعضائه بسبب تكرار حالات الاعتداء على المقر وأعضائه، وأوضح في بيان أصدره أن التجمع علق نشاطه حفاظاً على سلامة أعضاء تاناروت ورواد المقر، والبحث عن مقر جديد للتجمع بسبب حالات

¹⁸⁵ منظمة العفو الدولية: ليبيا: سياسات الاتحاد الأوروبي المشينة تتسبب في ارتفاع معدلات احتجاز المهاجرين واللاجئين، 16 مايو 2018، <https://goo.g/qk5Nyl>

الاعتداء المتكررة من قبل جيران التجمع بعد قيامهم أكثر من مرة بأعمال تخريبية وتعرضهم للتحرش والشتيم والقذف. وتعرضت سيارات شباب لأعمال تخريبية. وأشار خلال البيان أنه "بات واضحاً بالنسبة لنا بعد إغلاق "دار الفقيه حسن" في "طرابلس"، وهذه الهجمات التي يتعرض لها تجمع "تاناروت"، أن الثقافة في بلادنا تسير في اتجاه واحد، وأنها ليست قائمة على التواصل مع المجتمع، لأن المجتمع لا يقابلها في الاتجاه المقابل إلا برد فعل عنيف، وليس من قبيل الصدفة أن نجد هذه الحرب على الثقافة في كل مكان وفي وقت واحد"¹⁸⁶.

كما طالب أدباء وكتاب وفنانون وإعلاميون وشعراء في بلدية "شحات" بإخلاء "المركز الثقافي" من موظفي مكتب الثقافة والإعلام وإعادة تفعيله، مؤكداً أنهم يتعرضون لتضييق للحريات، مطالبين عميد بلدية "شحات" بإخلاء مقر المركز الثقافي من موظفي مكتب الثقافة، وإيجاد مقر بديل عنه لهم وتفعيل دور المركز لاستقبال الرواد إلى جانب قيام اللجنة بتشكيل اتحاد يضم الأدباء والكتاب والشعراء والإعلاميين¹⁸⁷.

وقد أعلن عدد من المثقفين والنقابيين والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني بمدينة "بنغازي" عن حراك تحت مسمى "اللجنة الوطنية لإنفاذ القانون ودعم الحقوق والحريات". وجاء الإعلان بعد أن دعت الأديبة "رحاب شنيب" رئيسة "اتحاد الأدباء والكتاب الليبيين بنغازي" إلى اجتماع بالجامعة الدولية، ضمّ نخبةً من المثقفين والنقابيين والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني، لمناقشة عددٍ من القضايا المهمة والعاجلة التي تخصُّ المجتمع المدني بمدينة "بنغازي"¹⁸⁸.

في 29 أبريل 2018، قامت مجموعة "قوة الردع الخاصة"، المرتبطة بوزارة الداخلية التابعة لـ"حكومة الوفاق الوطني" المُعترف بها دولياً باعتقال، اثنين من منظمي جائزة إعلامية سنوية في ليبيا "جائزة سبتيموس" وهم "سليمان قشوط" مذيع تليفزيوني بارز، و"محمد اليعقوبي" مدير الجائزة.

¹⁸⁶ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان تجمع تاناروت يعلق نشاطه عقب الهجوم عليه في بنغازي، 7 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/152125/>

¹⁸⁷ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان كتاب وإعلاميون في شحات: نتعرض لتضييق على الحريات وزمن تكميم الأفواه

وآلى، 14 سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/ar/news/libya/152786/>

¹⁸⁸ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان الإعلان عن حراك إنفاذ القانون ودعم الحقوق والحريات ببنغازي، 2 جانفي

2018،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/163811/>

وكان سليمان قشوط تلقى عدة تحذيرات من "قوة الردع الخاصة" قبل وبعد حفل جائزة 2018، التي نُظمت في 28 مارس. حيث طبيعة الاحتفال الخاصة بالجائزة، بها اختلاط بين الرجال والنساء، وارتدت بعض النساء ملابس تعتبرها الجماعة منافية للقيم الاجتماعية.

وقد مُنحت جائزة سبتي موس سنوياً منذ عام 2012 في ليبيا للإعلاميين، والمُغنين، والمُمثّلين خلال حفل يُنظم في طرابلس. وهي تحت رعاية مجموعات إعلامية، ومدعومة من قبل وزارة الثقافة والمجتمع المدني، التابعة لحكومة الوفاق الوطني المُعترف بها دولياً¹⁸⁹.

8. حقوق المرأة :

لا يُجرّم القانون الليبي العنف الأسري تحديداً. وتواصل قوانين الأحوال الشخصية التمييز ضد المرأة، لا سيما فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، والإرث. يسمح قانون العقوبات بتخفيف العقوبة على الرجل الذي يقتل، أو يجرح زوجته أو قريبة أخرى له لأنه يشك أن لها علاقات جنسية خارج الزواج. كما يسمح للمغتصبين بالتهرب من الملاحقة القضائية إذا تزوجوا بضحاياهم بموجب المادة 424.

في هذا الإطار قالت أستاذة القانون الجنائي بـ"كلية الحقوق جامعة بنغازي" "جازية جبريل شعيتير"، إن العنف ضد المرأة يطرح مشكلة واسعة النطاق في ليبيا، سواء العنف العائلي، أو المرتبط بالنزاع، مطالبة بضرورة أن يتضمن الدستور حظراً صريحاً لجميع أشكال العنف ضد المرأة، وإلزام السلطة التشريعية بإصدار تشريع خاص يُجرّم العنف ضد المرأة. وأضافت شعيتير أن باب الحقوق والحريات في الدستور الليبي لم يُفرق بين الرجل والمرأة، كما أنه خصص مادة مُستقلة لتضمين حماية دستورية لحقوق المرأة خاصة، وهي المادة التاسعة والأربعون¹⁹⁰.

¹⁸⁹ هيومن رايتس ووتش: ليبيا: مجموعة مُسلحة تحتجز إعلاميين رجلاً نظماً جائزة إعلامية، 7 مايو 2018،

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/05/07/317593>

¹⁹⁰ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان جازية شعيتير تطالب بإصدار تشريع خاص يجرم العنف ضد المرأة، بتاريخ

13 جانفي 2018،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/165030/>

من جهة أخرى قررت سلطات "طبرق" في شرق ليبيا منع النساء تحت سن 60 عاماً من السفر إلى الخارج دون مِحْرَم، في خطوة أثارت انتقادات واسعة في صفوف الليبيين لا سيما النساء، وقال اللواء عبد الرازق الناضوري، الحاكم العسكري للمنطقة الممتدة من "درنة" شرقاً إلى "بن جواد" غرباً، رئيس الأركان العامة في "الجيش الوطني الليبي": "اتخذنا هذا القرار من أجل أمن ليبيا فقط، ولا دخل لنا بسياسة أو دين". وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار ينتقص من حقوق المرأة والمجتمع بشكل عام ويتنافى مع مواد الإعلان الدستوري في البلاد¹⁹¹.

9. مكافحة الفساد :

وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن "المنظمة الدولية لمكافحة الفساد" في دول العالم كانت ليبيا في ذيل الترتيب حيث وضعت في ترتيب 170 من أصل 176 دولة في المستوى العالمي متساوية في ذلك مع السودان واليمن.

يذكر أن "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" هي مؤسسة تتبع "مجلس النواب الليبي" بـ "طبرق" و"حكومة الوفاق الوطني" في "طرابلس" وهي مؤسسة تم إنشاؤها بقرار من "المجلس الوطني الانتقالي"¹⁹².

وصرح مصرف ليبيا المركزي في "طرابلس" أنه أحال ملفات شبهة فساد مالي وقضايا غسل أموال بما تزيد قيمته على ٤ مليارات دينار إلى مكتب النائب العام¹⁹³.

وقال رئيس "المجلس الأعلى للدولة"، "عبدالرحمن السويحلي"، إنه يرفض تغوّل الأجهزة الرقابية واستخدامها كمنصات لتصفية الحسابات السياسية تحت شعار مكافحة الفساد، داعياً

¹⁹¹ مركز دعم: ورقة بحثية بعنوان إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (ليبيا)، إعداد رجب سعد <http://daamdh.org/archives/2083>

¹⁹² موقع بوابة أفريقيا الإخبارية: مقال بعنوان "ليبيا" تصف تقرير المنظمة الدولية لمكافحة الفساد بالمجحف، 30 مارس 2018، <https://goo.gl/MzL5Hx>

¹⁹³ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان المركزي يحيل ملفات فساد مالي بـ 4 مليارات دينار إلى النائب العام، 11 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/ar/news/libya/152531/>

كافة الأطراف إلى الابتعاد عن تسجيل النقاط في المعارك السياسية على حساب المعاناة المعيشية للمواطن، وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية¹⁹⁴.

وكان ديوان المحاسبة الليبي (دائرة المحاسبات) قد قام بضبط عدد كبير من الجرائم المرتبطة بغسيل الأموال وتهريبها إلى الخارج بالإضافة إلى تزوير مستندات ووثائق رسمية. وقام الديوان بإحالة الملفات إلى النائب العام (النيابة العمومية). وأصدر قرارات بتجميد حسابات راجعة إلى 200 شخص و154 شركة لتورطهم في هذه الجرائم.

كما أصبحت الساحة المالية التونسية شبه غارقة في التدفّقات المالية المتأتية من ليبيا عبر اعتمادات مستندية مُفتعلة للتغطية على عمليات معقّدة ومركّبة الهدف منها المضاربة وتبييض الأموال وفق ما جاء في "مخرجات التحليل الاستراتيجي للوضع المالي التونسي - الليبي" وهي دراسة من إنجاز اللجنة التونسية للتحليلات المالية صدرت سنة 2017¹⁹⁵.

10. حُرِيَّةُ الْمُعْتَقِدِ :

في الفترة التي يهتم التقرير برصدها، هاجمت ميليشيات وقوات تابعة لعدة سلطات مؤقتة، فضلاً عن مقاتلي داعش، أقلبيات دينية، منهم صوفييين ومسيحيين، ودمرت مواقع دينية في ليبيا دون محاسبة.

في 28 نوفمبر 2017، أضرم مجهولون النار في "زاوية الشيخة راضية"، مسجد صوفي تاريخي في "طرابلس"، ملحقين أضراراً بالغة به. يأتي هذا الهجوم بعد تدمير "مسجد سيدي أبو غرارة"، مسجد صوفي تاريخي آخر في "طرابلس"، في 20 أكتوبر 2017، وذلك على امتداد أيام من الاشتباكات بين "قوة الردع الخاصة" التابعة لوزارة الداخلية لـ "حكومة الوفاق الوطني" وجماعات مسلحة محلية تتهمها "قوة الردع" بالأتجار بالمخدرات. وبعد أن استولت "قوات الردع الخاصة" على الحي، عمدت إلى إلحاق أضرار بمسجد "سيدي أبو غرارة" الصوفي، وهو معلّم من القرن 16.

¹⁹⁴ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان السويحلي الأجهزة الرقابية تستخدم لتصفية الحسابات السياسية تحت شعار مكافحة

الفساد، 13 ديسمبر 2017، <http://alwasat.ly/ar/news/libya/161861/>

¹⁹⁵ موقع أنكيفادا: تونس مغسلة الأموال الليبية، تحقيقي وليد الماجري، 24 سبتمبر 2018،

<https://goo.gl/WMVVs1>

وفي 20 أكتوبر 2017، أصدرت "قوة الردع الخاصة" بياناً ينفي مسؤوليتها ويتعهد بمحاسبة المسؤولين.

وفي نفس الإطار في سبتمبر 2017، قالت عائلة "عبد المطلوب السرحاني"، ناشط مدني صوفي من "بنغازي"، في مقابلة إخبارية إن قوات مجهولة شرقي ليبيا اختطفت ابنها لمعتقداته الدينية، وطبقاً لموقع "الوسط" الإخباري، اختطف 21 معتقاً للصوفية، منهم "السرحاني"، على يد مجهولين شرقي ليبيا¹⁹⁶.

11. حُرْيَة الصحافة :

قالت "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا" في بيان لها، بمناسبة اليوم العالمي لحُرْيَة الصحافة، إن هذه الذكرى السنوية العالمية، تأتي في ظل استمرار الانتهاكات والتضييق على حُرْيَة الصحافة والإعلام والكلمة والوصول إلى المعلومة وعدم السماح للرأي المخالف بالتعبير الحر بحق الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في ليبيا، وأشارت إلى تصاعد الاعتداءات والانتهاكات بحق الصحفيين الليبيين من جرائم الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري من قِبَل الجماعات والتشكيلات المسلحة بعموم البلاد¹⁹⁷.

حسب المركز الليبي لحُرْيَة الصحافة فإن 46 اعتداءً جسيماً حاصلة ما تم تسجيله خلال الفترة بين يناير وديسمبر للعام 2017، في 16 مدينة ليبية، وهو رقم يُمثل جزءاً قليلاً من الاعتداءات والجرائم التي يعيشها الصحفيون بشكل يومي، فالكثير منهم يُفضل السكوت وعدم تقديم الشكاوى خوفاً من ردود فعل انتقامية من المنتهكين الذين ينعمون بإفلات تام من العقاب في ظل الصراع الذي تعيشه ليبيا منذ عدة سنوات¹⁹⁸.

¹⁹⁶ هيومن رايتس ووتش: ليبيا: هجمات جديدة على مواقع صوفية قتل وتدمير دون محاسبة، 7 ديسمبر 2017،

<https://www.hrw.org/ar/news/2017/12/07/312324>

¹⁹⁷ موقع بوابة أفريقيا الإخبارية مقال بعنوان الصحافة الليبية.. انتهاكات مستمرة وحرية مفقودة صادر بتاريخ

18 جويلية 2018 <https://goo.gl/v9GNpE>

¹⁹⁸ المركز الليبي لحُرْيَة الصحافة: بيان بعنوان

II. القسم الثاني: التطورات السياسية والتشريعية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي:

يتمثل التحدي الرئيسي في ليبيا اليوم في أنه بعد قُرابة سبع سنوات على سقوط القذافي، عدم وجود دستور. تأجل إكمال الدستور واعتماده لعدم قدرة مختلف الأطياف الليبية على الاتفاق على عدد من القضايا. ويشمل ذلك دور الدين في السياسة، والعلاقات العسكرية المدنية، ومشاركة مسؤولين من النظام القديم. ودون دستور ترى الفصائل المختلفة في ليبيا مستقبل البلاد السياسي متاحاً للجميع.

ومنذ تعيينه في يونيو 2017، حاول مبعوث "الأمم المتحدة" "غسان سلامة" إصدار خارطة طريق خاصة به اقترح فيها تعديل الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، وعقد "حوار وطني"، واستكمال الدستور، وعقد انتخابات برلمانية ورئاسية، كل ذلك بحلول نهاية عام 2018.

غير أن خارطة الطريق الجديدة التي وقعها "ماكرون" في "باريس" زادت الارتباك، فليس واضحاً من ستقود هذه العملية: "فرنسا" أم "الأمم المتحدة". وبالنظر إلى حقيقة أن "فرنسا" قدمت مساعدات عسكرية لقوات "حفتر"، فإن قيادة "الأمم المتحدة" لعملية السلام ستساعد على تهدئة المخاوف من كون الغرب يسعى لفرض نفسه على فصائل معينة.

سنتطرق في هذا الجزء إلى ثلاثة محاور هي الانتخابات أولاً، ثم التطورات على المستوى التشريعي، والعسكري.

1. الانتخابات :

يبدو تنظيم انتخابات جديدة في ليبيا لتجاوز الانقسامات السياسية والاضطرابات الأمنية المستمرة منذ الإطاحة بـ"العقيد معمر القذافي"، الخيار الأمثل للخروج من الوضع المتأزم. يبدو كذلك أن ذلك الأمر يتطلب قهر الكثير من التحديات.

وفي نفس الإطار قال المبعوث الأممي لدى ليبيا، "غسان سلامة"، أن هناك شروطاً يجب أن تتحقق كي تنجح الانتخابات وتكون ذات مصداقية، لأن الانتخابات لحل المشاكل وليس لتفاقمها. وحدد "سلامة" ثلاثة شروط يجب تحققها وهي: شرط تقني يتعلق بضرورة تسجيل الناخبين وتأمين أكبر اشتراك ممكن من الليبيين في الانتخابات، بالإضافة إلى شرط تشريعي وهو سن القانون اللازم لتنفيذ العملية الانتخابية، إلى جانب الشرط السياسي وهو قبول الأطراف الليبية كافة مسبقاً بنتائج الانتخابات¹⁹⁹.

وقال رئيس "تحالف القوى الوطنية"، "محمود جبريل"، إن مشاركة "التحالف" في الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في ليبيا قبل نهاية العام المقبل ترتبط بشرتين، معتبراً أن إعلان "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" بدء تسجيل الناخبين يوم 6 ديسمبر 2017 خطوة لازمة لأي انتخابات مقبلة، أيأ كان موعد إجراؤها²⁰⁰.

أعلنت "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" عودة مكتب الإدارة الانتخابية بمدينة "درنة"، مشيرة إلى أن المكتب استكمل تجهيزاته لفتح سجل الناخبين بالمدينة. وقالت "المفوضية العليا للانتخابات" لقد بدأت مطلع ديسمبر 2017 عملية تثبيت اللوحات الخاصة بأرقام مراكز الانتخاب على المدارس بمدينة "درنة"، التي جرى تخصيصها كمراكز انتخابية²⁰¹.

وقد اجتمع رئيس "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات"، "عماد السايح"، مع رئيس "لجنة الحوار بمجلس النواب"، لبحث المستجدات والتحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي كان متوقع تنفيذها 2018، ومواقف الأطراف السياسية منها، فضلاً عن القاعدة التشريعية التي يجب أن تُبنى عليها العمليات الانتخابية المقبلة²⁰².

¹⁹⁹ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان غسان سلامة: قبول الأطراف الليبية مسبقاً بنتائج الانتخابات «شرط» لنجاحها، 06 ديسمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/151497>

²⁰⁰ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان محمود جبريل: مشاركة تحالف القوى الوطنية في الانتخابات المقبلة ترتبط بشرتين، 14 ديسمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/152305>

²⁰¹ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان مكتب الإدارة الانتخابية درنة يعود للعمل ويفتح سجل الناخبين، 06 ديسمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/151434>

²⁰² موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان نصية يبحث مع السايح العراقي أمام انتخابات 2018، 04 جانفي 2018، <http://alwasat.ly/news/libya/154334>

وفي بيان له أعرب "مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان دعم" عن إدانته واستنكاره الشديدين للتفجير الذي وقع على مقر "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية" بالعاصمة "طرابلس" والذي أسفر عن مقتل 14 شخصاً وإصابة 20 آخرين، إلى جانب رفضه كافة أشكال العنف والإرهاب، واعتبر "دعم" أن مثل هذه الحادثة تُمثل عائقاً حقيقياً لعملية الانتقال الديمقراطي في "ليبيا"، كما أن استهداف "المفوضية الوطنية العليا للانتخابات" هو ذو دلالة واضحة على استهداف أحد أهم آليات الديمقراطية وهي الانتخابات التي تُشرف عليها "المفوضية".

يُذكر أن الاستحقاق الانتخابي القادم في ليبيا بات حلاً ضرورياً في ظل المخاوف من استمرار حالة الفراغ السياسي في البلاد، وما لها من تأثيرات خطيرة تتجاوز "ليبيا"²⁰³.

2. على المستوى التشريعي :

استغرب عضو "الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور"، "الهادي بوحمره"، ادعاء البعض بأن مواد باب الحكم المحلي في مسودة مشروع الدستور تؤدي إلى تفتيت الدولة. وقال: *"من يقرأ في مشروع الدستور يعرف أن اللامركزية في إطار وحدة الدولة، وأنه ليس هناك أي صورة من صور التعددية القانونية ولا القضائية في الدولة، وأن الاختصاص التشريعي لوحدات الحكم المحلي لا يتعدى الاختصاص اللائحي، ومع ذلك يُصر على أن المشروع يؤدي إلى تفتيت الدولة وأنه تجاوز الفدرالية بمراحل"*²⁰⁴.

في نفس الإطار قال عضو "المجلس الأعلى للدولة" "أحمد لنقي" أن الانشقاقات والخلافات السياسية في المجلس الرئاسي ليست بجديدة بل قديمة، وحدّر من أن البيان الثلاثي الذي أصدره أعضاء المجلس الرئاسي "فتحي المجبري" و"علي القطراني" و"عمر الأسود" يُمهّد لثنائية

²⁰³ مركز دعم: تفجير مفوضية الانتخابات أم محاولة لعرقلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟، 07 ماي

<http://daamdth.org/archives/2380> 2018

²⁰⁴ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان الهادي بوحمره: باب الحكم المحلي في مشروع الدستور لا يؤدي إلى تفتيت الدولة،

10 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/143181>

المجلس الرئاسي، أسوة بما هو جار في البلاد من مصرفين، ومؤسستين للنفط، وكذلك مثلهما للاستثمارات، وهلم جرا، موضحاً أن السبب الرئيسي في ذلك هو "مجلس النواب" لأن بعض أعضائه يماطلون في إدراج "الاتفاق السياسي" في الإعلان الدستوري قرابة السنتين، وأظن أن البيان الثلاثي الصادر من بعض أعضاء المجلس الرئاسي يدفع في هذا الاتجاه. واعتبر أن السبيل لإنهاء مدة "المجلس الرئاسي" الحالي هو حث "مجلس النواب" على تضمين "الاتفاق السياسي" في الإعلان الدستوري، ومن ثم يتم تعديل "اتفاق الصخيرات" بالآليات المتفق عليها ما بين "مجلس النواب" و"المجلس الأعلى للدولة"²⁰⁵.

في إطار مماثل أعلن المتحدث باسم "مجلس النواب الليبي"، "عبد الله بليحق"، أن المجلس أقرّ، تعديلاً على الإعلان الدستوري (دستور مؤقت منذ 2011)، يُقسم البلاد إلى ثلاث دوائر انتخابية بدلاً من واحدة. "تم إقرار تعديل دستوري يتضمن تحصين المادة السادسة من قانون الاستفتاء على الدستور الدائم للبلاد، بحيث تُقسم ليبيا إلى ثلاث دوائر، وتنص المادة السادسة أيضاً على ضرورة حصول مشروع الدستور على نسبة 1+50 في كل إقليم (شرق، غرب، جنوب) على حدة، بالإضافة إلى ضرورة موافقة ثلثي الشعب على مستوى البلاد لتمرير الدستور"²⁰⁶.

3. على المستوى العسكري :

هنالك تفاوت كبير بين جبهتي القتال في غرب البلاد وشرقها، ففي العاصمة يتضح أن كتائب "القنقاع" و"الصواعق" و"لواء المدني" أصبحت لا أثر لها. بالمقابل، ويختلف الوضع في الشرق من حيث تماسك العملية العسكرية وأعداد المقاتلين، فبرغم تقدم المقاتلين التابعين لـ"مجلس شوري ثوار بنغازي" في عدد من المعارك، فإن عددهم محدود قد لا يتعدى الألف مقاتل في أحسن الأحوال²⁰⁷.

²⁰⁵ موقع بوابة الوسط: مقال بعنوان أحمد لنقي: تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري طريق حل الأزمة السياسية، 4 سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/142563>

²⁰⁶ الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب الليبي

²⁰⁷ مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، السنوسي بسيكري، 11 نوفمبر 2017،

كافحت "حكومة الوفاق" لفرض سلطتها على الأراضي والمؤسسات. بين فبراير ومايو 2017، اجتاحت ميليشيات موالية مواقع في "طرابلس" كانت تُسيطر عليها ميليشيات تدعم سلطة الثالثة، وهي "حكومة الإنقاذ الوطني".

في الشرق، واصلت قوات "الجيش الوطني الليبي"، بقيادة "المشير خليفة حفتر" والمتحالفة مع "الحكومة المؤقتة"، توسيع سيطرتها على الأراضي في الشرق والجنوب. ظلت الهيئة التشريعية ومجلس النواب في ليبيا متحالفين مع "الجيش الوطني" و"الحكومة المؤقتة"، ولم توافق على لائحة وزراء لـ "حكومة الوفاق"²⁰⁸.

وقد وجّه القائد العام للجيش "المشير خليفة حفتر" أمراً عسكرياً إلى رؤساء الأركان بالقوات المسلحة ورئيس هيئة السيطرة، وأمري المناطق العسكرية، بمنع أي أعمال لأي مسؤول في "حكومة الوفاق الوطني" بالمناطق المحررة والخاضعة للقيادة العامة، وعدم تنفيذ تعليماته أو التعاون معه، وتنفيذ هذه التعليمات حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة²⁰⁹.

من جهته طالب المتحدث باسم "القوات المسلحة الليبية" خلال حوار مع "سكاي نيوز"، "الأمم المتحدة" برفع حظر التسليح لمساعدة الجيش على إعادة الاستقرار وحماية البلاد من الجماعات المتشددة التي تستغل طول الحدود الصحراوية لتهريب السلاح والمسلحين، لافتاً إلى أن رفع حظر التسليح يدعم الأمن في البحر المتوسط وأوروبا. كما أعلن عن استعداد الجيش لتأمين الحدود الجنوبية مقابل رفع حظر توريد الأسلحة، مؤكداً أن إنشاء مخيمات للاجئين بجنوب البلاد أمر غير مقبول. وأشار لمطالبته الأمم المتحدة بعدم المساس بالمؤسسة العسكرية الليبية أو قيادتها، لافتاً إلى أن الجيش يتولى حالياً حماية كافة المنشآت والحقول النفطية التي تعمل بشكل طبيعي تحت إدارة المؤسسة الوطنية للنفط. وأضاف أن المنشآت في "منطقة الهلال

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/20141111103341957321.html>

²⁰⁸ هيومن رايتس ووتش: التقرير السنوي 2017، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>

²⁰⁹ موقع بوابة الوسط: حفتر يأمر بمنع مسؤولي «الوفاق» من العمل بالمناطق الخاضعة للجيش ولو بالقوة، 1 سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/142369>

النفطي" الممتدة من "الزويتينة" إلى "بن جواد" وأنابيب نقل البترول في الصحراء والآبار تحت حماية الجيش الوطني²¹⁰.

وهناك عدة أمثلة على عدم الاستقرار على المستوى العسكري مثل الهجومات الإرهابية فقد أعلن مدير أمن "مصراتة"، تفاصيل الهجوم الذي استهدف مجمع المحاكم، وقال: "إن المجمع يبعد 150 متراً عن مديرية الأمن وفي البداية سمعنا إطلاق نار، وعندما وصلنا تفاجأنا بأن رصاصاً كثيفاً يُطلق باتجاه القوات الأمنية ووقعت مواجهة مباشرة قوية مع العناصر الإرهابية"، وأضاف أن ثلاثة عناصر من داخل المجمع استمروا في إطلاق الرصاص، وتمكنت قوات الأمن من قتل أحد العناصر بينما فجر عنصران آخران نفسيهما عندما قامت القوات الأمنية بمحاصرتهما عند مخارج ومداخل المجمع. وأن حصيلة المواجهة المسلحة أسفرت عن سقوط أربعة شهداء بينهم مدني و41 مصاباً²¹¹.

وقد اعتبر "المجلس الأعلى للقضاء" الاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مجمع المحاكم في مدينة "مصراتة"، يهدف إلى منع مؤسسة القضاء من القيام بدورها في محاسبة المجرمين والفاستدين. ودعا خلال اجتماعه بمقره في العاصمة "طرابلس"، السلطات الأمنية المختصة بضرورة تحمل مسؤولياتها بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن النيابة العامة، والقيام بواجبها في حماية المقار القضائية²¹².

وفي هذا الإطار أصدر "مركز دعم للتحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان" "دعم" بياناً بعنوان "ليبيا الجريحة ولعنة الفوضى والإرهاب، إلى متى؟" عبّر من خلاله "مركز دعم" عن تضامنه مع ضحايا وشهداء ومصابي تفجيري "بنغازي" وطالب المجتمع الوطني والإقليمي والدولي بتحمل مسؤولياتهم تجاه حل الأزمة الليبية وحماية المدنيين وقد ورد في هذا البيان: "يُدين مركز دعم بشدة هذه الممارسات الإرهابية التي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان في أبشع تجلياتها كما

²¹⁰ موقع بوابة الوسط: المسماري: نطالب الأمم المتحدة بعدم المساس بالمؤسسة العسكرية أو قيادتها، 1 أكتوبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/145127>

²¹¹ موقع بوابة الوسط: مدير أمن مصراتة: داعش حاول الانتقام لهزيمته في سرت، 4 أكتوبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/145504>

²¹² موقع بوابة الوسط: المجلس الأعلى للقضاء يطالب السلطات الأمنية بتنفيذ أوامر القبض، 4 أكتوبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/145518>

تضرب بعمق مفهوم الدولة والديمقراطية وتُجسد الأزمة الحقيقية التي تواجهها الحضارة والتطور الثقافي في وجه الرجعية والتخلف وثقافة القتل والسادية"²¹³.

III. القسم الثالث: الأزمة السياسية

الأزمة الليبية تتميز اليوم بانقسام مؤسسات الدولة، خاصة "مصرف ليبيا المركزي" و"المؤسسة الوطنية للنفط"، بالإضافة إلى الانقسامات التي تعيش على وقعها الأطراف المشاركة أو المتسببة في الأزمة الليبية، للحفاظ على مصالحها الخاصة، وتنفيذ أجندات اللاعبين الدوليين.

1. الانقسام الداخلي :

الأزمة السياسية في ليبيا ازدادت حدة مع وجود معسكرين اثنين، "مجلس النواب" في "طبرق"، الغرفة النيابية المعترف بها، والتي لم تصوت بدورها لمنح الثقة لـ"حكومة الوفاق الوطني" المتمخضة عن جلسات الحوار التي رعتها "الأمم المتحدة"، وتوجت بـ"اتفاق الصخيرات"، برئاسة "فايز السراج"، من جهة، و"المؤتمر الوطني العام" و"حكومة الإنقاذ الوطني" في "طرابلس"، والتي بعد أن انسحبت من الحياة السياسية إثر وصول "حكومة الوفاق" إلى العاصمة، إلا أنها سرعان ما تراجعت وطالب رئيسها "خليفة الغويل" وزراءه بالعودة إلى مقارهم، وعدم الاعتراف بحكومة "السراج".

وفي هذا الإطار أعلن أعضاء "المجلس الرئاسي" "فتحي المجبري" و"علي القطراني" و"عمر الأسود" رفضهم لقرارات رئيس المجلس فائز السراج التي اتخذها بصورة انفرادية خارج إطار صلاحياته المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، وحذروا في بيان متلفز، من العواقب الوخيمة لخرق بنود الاتفاق السياسي، داعين الشعب الليبي وكل الهيئات والأجهزة الرقابية لرفض هذه

²¹³ مركز دعم: ليبيا الجريحة ولجنة الفوضى والإرهاب، إلى متى؟، 24 يناير 2018،

<http://daamdth.org/archives/2276>

القرارات وعدم التعاطي معها باعتبارها قرارات معدومة وباطلة. كما دعوا المجتمع الدولي والدول الراعية للاتفاق السياسي والبعثة الأممية وتحديدًا ممثلها "غسان سلامة" إلى اتخاذ موقف واضح وحازم من هذه الخروقات التي تهدد وحدة البلاد وأمنها واستقرارها²¹⁴.

وفي بيان له عبر "مركز دعم للتحويل الديمقراطي" "دعم" "عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي لسكان (تاورغاء) النازحين، كما أكد أن المجلس الرئاسي والفاعلين في ليبيا من واجبهم تحمل مسؤولياتهم إزاء أزمة (تاورغاء) واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفعيل الاتفاق على نحو عاجل، وأن الوفاق حتى يكون حقيقياً ويؤتي ثماره يجب أن يتم في إطار مسار منظم ومهيكل للعدالة الانتقالية إذ لا يمكن الحديث عن مصالحة حقيقية ووطنية شاملة تضمن عدم العودة للانتهاكات إذا لم تتم هذه المصالحة وفق المعايير المتعارف عليها في مختلف التجارب الدولية للانتقال الديمقراطي"²¹⁵.

2. مساعي المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية :

عرفت المسألة الليبية تدخّل المجتمع الدولي لحل الأزمة فقد ناقش أعضاء لجنة الحوار بين "مصراتة" و"تاورغاء"، خلال اجتماعهم، بـ"فندق كورنثيا" في العاصمة، تنفيذ بنود اتفاق المصالحة المعتمد من "المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني"، بحضور نائب رئيس "المجلس الرئاسي" "أحمد معيتيق"، ونائبة رئيس "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" "ماري دوفالي ريبيرو"، ورئيس مكتب حقوق الإنسان بالبعثة "مانتيلد أبوقنا"²¹⁶.

²¹⁴ موقع بوابة الوسط: الرئاسي المجبري والأسود والقطراني يحذرون السراج ويرفضون قراراته الفردية،

4 سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/142399>

²¹⁵ مركز دعم: تاورغاء المدينة التي تنتشد أهلها، 8 فبراير 2018، <http://daamdh.org/archives/2299>

²¹⁶ موقع بوابة الوسط: أعضاء لجنة حوار مصراتة تاورغاء يناقشون تنفيذ بنود اتفاق المصالحة، 19 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/144129>

من جهته أكد "وزير الخارجية الروسي"، "سيرجي لافروف"، ترحيب بلاده بمخرجات "لقاء باريس" الذي جمع رئيس "المجلس الرئاسي" "فائز السراج"، و"المشير خليفة حفتر"، برعاية "الرئيس الفرنسي" "ماكرون"، في 28 يوليو 2018، وما جاء بها من تفاهات وبالتحديد تهيئة الأجواء للانتخابات. وتحديث "السراج" عن المحطات الرئيسية فيما شهده المسار السياسي من تطورات، مشيراً إلى أهمية الالتزام بتفاهات "لقاء باريس"، ومن بينها الاتفاق على توحيد المؤسسة العسكرية تحت سلطة مدنية تنفيذية، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية²¹⁷.

أما الناطق باسم "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" فقد أوضح أن لجنة الصياغة الموحدة لـ "مجلس النواب" و"المجلس الأعلى للدولة" ناقشت خلال اجتماعها الثاني الذي عقده، بمقر بعثة "الأمم المتحدة" في العاصمة التونسية، بحضور المبعوث الأممي "غسان سلامة" دراسة مواد "الاتفاق السياسي" الليبي التي تتعلق بهيكلية وصلاحيات "المجلس الرئاسي" و"حكومة الوفاق الوطني"²¹⁸. وأوضح أن المناقشات الداخلية للجنة الصياغة الموحدة مع لجنتي الحوار بمجلسي النواب والدولة دارت حول هيكلية وصلاحيات المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، متوقعاً أن تنتج عن هذه المناقشات مقترحات ستتم مناقشتها بحضور رئيس البعثة "غسان سلامة"²¹⁹.

من جهته أكد "مجلس الأمن الدولي"، تأييده لـ "خطة العمل من أجل ليبيا" التي أعلنها مبعوث "الأمم المتحدة" رئيس بعثتها للدعم "غسان سلامة" يوم 20 سبتمبر 2017، لاستئناف عملية سياسية شاملة تيسرها وتقودها "الأمم المتحدة"، مجدداً رفضه للحل العسكري للأزمة في البلاد. معترفاً بالدور المهم الذي يضطلع به "السراج" في تعزيز المصالحة الوطنية²²⁰.

²¹⁷ موقع بوابة الوسط: لافروف يلتقي السراج في نيويورك ويرحب بمخرجات اجتماع باريس، 22 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/144407>

²¹⁸ موقع بوابة الوسط: لجنة الصياغة الموحدة تناقش هيكلية وصلاحيات المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، 27 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/144751>

²¹⁹ موقع بوابة الوسط: البعثة الأممية: لجنة الصياغة تستكمل مشاوراتها الداخلية وغداً تناقش هيكلية الرئاسي، 28

سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/144882>

²²⁰ موقع بوابة الوسط: مجلس الأمن يؤيد خطة سلامة ويجدد رفضه للحل العسكري في ليبيا، 10 أكتوبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/146104>

كما أكد "الأمين العام للأمم المتحدة"، "أنطونيو غوتيريش"، أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية وأن "الاتفاق السياسي" لا يزال الإطار الواقعي لعبور الأزمة السياسية، ودعا الأمين العام في تقريره عن البعثة الأممية لدى "ليبيا" جميع الأطراف الليبية إلى استخدام هذا الإطار كأساس لرسم طريق واضح إلى الأمام لعبور المرحلة الانتقالية، عن طريق اعتماد مجموعة التعديلات المطلوب إدخالها على "الاتفاق السياسي"²²¹.

3. الجهود الداخلية لتحقيق التسوية السياسية :

أكد رئيس "مجلس الدولة" "عبد الرحمن السويحلي" إصرار "مجلس الدولة" على المضي قدماً في تحقيق تسوية سياسية شاملة عبر شراكة حقيقية مع "مجلس النواب" تؤدي إلى إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، مثنياً الدور البناء والأداء المتوازن لـ"لجنة تعديل الاتفاق السياسي" خلال جولة المفاوضات الأولى في "تونس"²²².

وعقب إعلانهم تعليق مشاركتهم في الحوار مع "مجلس الدولة" ولقاء رئيسها بمبعوث الأمين العام لـ"الأمم المتحدة" "غسان سلامة"، جدد أعضاء الحوار في لجنة الصياغة الموحدة عن مجلس النواب تمسكهم بمطالبهم في التعديلات المزمع إدخالها على "الاتفاق السياسي". وبحسب قائمة للمطالب فقد تلخصت المطالب في ضم كافة أعضاء المؤتمر العام المنتخبين في 7 يوليو 2012 إلى "مجلس الدولة" وحذف المادة الثامنة من الأحكام الإضافية. كما طالب أعضاء اللجنة بأن تؤول صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى المجلس الرئاسي الجديد مجتمعاً وأن تكون القرارات الخاصة بالمؤسسة العسكرية والأمنية وقياداتها بالإجماع وبموافقة مجلس النواب. وجدد النواب تمسكهم بأن يتكون المجلس الرئاسي الجديد من رئيس ونائبين على أن يُرشح مجلس النواب اثنين منهم ليكون ثالثهم مرشح مجلس الدولة، على أن ينال جميعهم ثقة مجلس النواب. أما المطالب الخامس وهو الأخير فقد نص على أن تنال الحكومة

²²¹ موقع بوابة الوسط: تقرير الأمين العام: لا حل عسكري في ليبيا والاتفاق السياسي الإطار الواقعي لعبور الأزمة، 1

سبتمبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/142367>

²²² موقع بوابة الوسط: عبدالرحمن السويحلي مصرون على شراكة حقيقية مع مجلس النواب تؤدي إلى إنهاء الانقسام،

11 أكتوبر 2017، <http://alwasat.ly/news/libya/146138>

الجديدة ثقة مجلس النواب كونه صاحب الاختصاص الأصيل في ذلك وفقاً للإعلان الدستوري والاتفاق السياسي²²³.

واستأنفت لجنة الصياغة المشتركة جلساتها، في مقر "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، من أجل سد الثغرات المتبقية. وأكدت البعثة في بيان صادر عنها أن الاجتماعات الثنائية والثلاثية، والمشاورات الداخلية بين أعضاء الوفدين نجحت في التقريب بين الطرفين. وأشارت إلى أنه ظهر توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة بشأن فصل السلطة التنفيذية إلى مجلس رئاسي ومجلس للوزراء، مؤكدة أنه تم التوصل إلى تقارب بشأن تحديد اختصاصات وصلاحيات كل هيئة منهما.

وقد عرف الشارع الليبي تحركات عديدة لتسليط الضوء على الأزمة السياسية التي لها تأثير كبير على المجتمع واستقراره، فقد أسس عدد من شباب الجنوب حراك "كفى صمتاً" بهدف تسليط الضوء على الأزمات التي يعيشها المجتمع، ونقل معاناة الشارع في المنطقة الجنوبية. وبدأ أعضاء الحراك نشاطهم بوقفات احتجاجية، في بلدات "وادي الآجال" و"أوباري" و"بنت بيه" و"الغريفة". وقال منسق الحراك، "حمزة فنطازي"، إن الحراك يهدف إلى تسليط الضوء على المعاناة التي يعيشها الشارع، من تردي الحالة المعيشية وغلاء الأسعار والاحتياجات الضرورية. كذلك معرفة أسباب عدم المساواة في توافر السيولة وقيمة السحب للمواطنين. وأكد أن الحراك بعيد عن جميع التيارات السياسية والتجاذبات الجهوية والقبلية والحزبية والمناطقية، ويسعى إلى معرفة مصير الاعتمادات للسلع المدعومة في الجنوب، التي لم يصل إلى المواطن شيء منها²²⁴.

في النهاية إن ليبيا اليوم تكافح للبقاء كدولة فاعلة، وضمن وجودها في إقليم عربي عاش مخاض ثورات "الربيع العربي"، بعد أن كانت سبباً في عدم استقرار دول الجوار، على خلفية

²²³ موقع المرصد: تونس لجنة حوار مجلس النواب تصدر قائمة بمطالبها عقب لقاء مع المبعوث سلامة، 18 أكتوبر

2017، <https://goo.gl/bwktuh>

²²⁴ موقع بوابة الوسط: شباب بالجنوب يؤسسون حراك كفى صمتاً، 11 سبتمبر 2017،

<http://alwasat.ly/news/libya/142920>

تفشي التنظيمات الإرهابية وتسلسلها إلى دول الجوار، فضلاً عن كونها مصدراً للمهاجرين غير النظاميين في اتجاه السواحل الأوروبية.

١٧. التوصيات لحل الأزمة الليبية:

- دعم العمل على توحيد المؤسسة العسكرية لضمان سيادة الدولة وحماية حدودها، للحد من ظاهرة التهريب بكافة أشكاله، والهجرة غير النظامية، والتركيز على تنمية المناطق الحدودية باعتبارها عاملاً يسهم في استقرار الأمن.
- تجفيف منابع تمويل الميليشيات وقد بينت عديد من الدراسات تورط عدة جهات أجنبية متورطة بتمويل لميليشيات ليبية تعمل في مجال التهريب، بما يساهم في عرقلة مسار التسوية في البلاد التي تعصف بها الصراعات منذ 2011، مع الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية المتوافق عليها دولياً الوحيدة في ليبيا.
- مكافحة الإرهاب لن تتم بالارتكان للحل الأمني فقط، ولكن يلزمها تكاتف أمني، سياسي، اقتصادي، ثقافي، مجتمعي ليبي، كذلك الاهتمام بالجنوب الليبي.
- دعوة دول الجوار لتحمل مسؤولياتها في حماية الحدود المشتركة وتأمينها، ومكافحة الإرهاب وتجارة السلاح، وجريمة التهريب بأنواعه، ولا يمكن التغلب على هذه الجرائم بصفة أحادية فهي جرائم عابرة للحدود ويجب توحيد الجهود الدولية للقضاء على هذه الآفات لتحقيق استقرار الدول والحفاظ على أمنها وسلامتها.
- ضمان التوزيع العادل للثروة القائم على معيار الموارد والجغرافيا والسكان بما يُحقق التنمية المكانية ويُشجع على الاستقرار في المناطق البعيدة. وإقرار خطة جديدة تقضي بتوزيع عادل لعائدات النفط، إذ إن المناطق غير المنتجة للنفط تحتاج إلى تنمية اقتصادية، ومساعدات لحل قضايا الصراع.
- دستور دائم يضمن حقوق الجميع قائم على المواطنة دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الثقافة أو القبيلة، إن الهدف الحقيقي من الدستور هو إيجاد الركن الثالث للدولة،

والركن الثالث هو السلطة السياسية الواحدة الحاكمة والتي تبسط سيطرتها على كامل إقليم الدولة ويخضع الأفراد فيها لما تسنّه من قوانين وضوابط وبما لا يتعارض مع نصوص الدستور وأحكامه، لذا يجب أن تكون مسودة الدستور المطروحة للاستفتاء عليها توافق مبدئي بين مختلف الأطراف والمكونات الليبية.